مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الاتفاق السياسي للقوى العراقية بمواجهة اختبارات صعبة.. البداية من كركوك

علاء الحمداني

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الاتفاق السياسي للقوى العراقية بمواجهة اختبارات صعبة.. البداية من كركوك

علاء الحمداني*

تقديم

يمر اتفاق القوى السياسية العراقية المنضوية ضمن ائتلاف ادارة الدولة الذي تشكلت بموجبه الحكومة الحالية برئاسة محمد شياع السوداني باختبارات صعبة بدأت بالأحداث التي شهدتها محافظة كركوك خلال الأيام الأخيرة من شهر آب الماضي بعد الاحتجاجات والتوتر والمظاهر غير القانونية التي اثارت قلقاً واسعاً رافقته توقعات باحتمال تأثر الاتفاق السياسي بهذه الاحداث في ظل تقاطع وجهات نظر القوى الموقعة على هذا الاتفاق تجاه أحداث كركوك.

مواقف القوى الكردية كانت واضحة وداعية للسماح بعودة نشاط الأحزاب والتشكيلات الكردية إلى كركوك بعد 6 أعوام على مغادرتها نتيجة لدخول القوات الامنية التابعة للسلطات الاتحادية إليها عام 2017، لكن هذه المواقف كانت بالضد من أراء أغلب القوى الشيعية التي كانت داعمة لفرض القانون أساس عراقية كركوك ورفض أي محاولة نسب هذه المحافظة إلى مكون دون آخر، في انسجام مع الموقف التركماني الذي أكد ايضاً على ضرورة أن تكون كركوك عراقية بعيداً عن المسميات الضيقة، بينما كانت مواقف القوى السنية هي الأكثر غموضاً بعد محاولتها اتخاذ موقف الحياد وإرضاء جميع الحلفاء السياسيين.

وأيا كانت المواقف من أزمة كركوك فإنها تمثل اختبار صعب يهدد صمود الاتفاق السياسي الذي يمكن أن ينهار أو يضعف في حال تأخر التوصل إلى مخرج لأزمة كركوك التي قد تمثل مدخلاً لفتح الباب أمام أزمات أخرى مثل العفو العام والنازحين والمادة 140 التي ذكرت في الاتفاق السياسي ولا توجد حتى اليوم بوادر على تطبيقها.

1- كركوك في الدستور

لم يغفل المشرع العراقي عن وضع مقدمات لحل أزمة كركوك في دستور 2005، إلا أن فقرات الدستور لم تضع حلولا نهائية للصراع على السيطرة في كركوك.

* باحث عراقي.

وألزمت المادة 140 (اولا) من الدستور السلطة التنفيذية باتخاذ الخطوات اللازمة من أجل استكمال تنفيذ متطلبات المادة 58 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي صدر عام 2004 بإشراف سلطة الائتلاف التابعة للاحتلال الأمريكي.

أما الفقرة (ثانيا) من المادة ذاتها فقد أشارت إلى أن المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على أن تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة (2007).

وعلى الرغم من أن الدستور قد أوجب تطبيق المادة 140 قبل نهاية عام (2007)، إلا أنها لم تطبق حتى اليوم.

وكان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية أكثر وضوحاً في التعامل مع أزمة كركوك، اذ جاء في المادة 58 من القانون فقرة (أ): «تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولا سيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة باتخاذ تدابير من أجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك، من خلال ترحيل ونفي الأفراد من اماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية، ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة العراقية اتخاذ الخطوات التالية:

* فيما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاماً مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والإجراءات القانونية الأخرى، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة، بإعادة المقيمين إلى منازلهم وممتلكاتهم، وإذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضا عادلا.

* بشأن الأفراد الذين تم نقلهم إلى مناطق وأراض معينة، وعلى الحكومة البت في أمرهم حسب المادة (10) من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، لضمان إمكانية إعادة توطينهم، أو لضمان إمكانية تلقي تعويضات من الدولة، او إمكانية تسلمهم لأراضٍ جديدة من

الدولة قرب مقر إقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، أو إمكانية تلقيهم تعويضاً عن تكاليف انتقالهم إلى تلك المناطق.

* بخصوص الأشخاص الذين حرموا من التوظيف أو من وسائل معيشية أخرى لغرض إجبارهم على الهجرة من أماكن إقامتهم في الأقاليم والأراضي، على الحكومة أن تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والأراضي.

* أما بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة إلغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للأشخاص المتضررين، بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون إكراه أو ضغط.

أما الفقرة (ب) من المادة ذاتها فقد نصت: «تلاعب النظام السابق بالحدود الإدارية وغيرها بغية تحقيق أهداف سياسية. على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات إلى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالإجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد وبالإجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات. وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على المحكم، فعلى مجلس الرئاسة أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب». وجاء في الفقرة (ج) «تؤجل التسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك، إلى حين استكمال الإجراءات أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف وإلى حين المصادقة على الدستور الدائم. يجب أن تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مبادئ العدالة، آخذا بنظر الاعتبار إرادة سكان تلك الأراضي».

وبالنتيجة، فإن المادة 58 من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية أوجبت وضع حل نهائي للصراع في كركوك، إلا أنها ربطت ذلك بالتعداد السكاني الذي لا توجد بوادر على إنجازه في المستقبل القريب، مما يعني أن ما يجري اليوم مجرد محاولات لتأجيل الازمة وليس حلها بشكل نهائي.

2- كركوك في الاتفاق السياسي

بالتزامن مع تشكيل ائتلاف ادارة الدولة في ايلول 2022 والذي ضم الإطار التنسيقي واحزاب كردية وسنية، كان الحديث يدور عن وجود شروط سبقت قبول السنة والكرد بدخول هذا الائتلاف من بينها وضع حل لأزمة كركوك يضمن عودة الأحزاب الكردية اليها قبل خوض

الانتخابات المقبلة، الأمر الذي يمهد لعودة النفوذ الكردي في المحافظة بعد أن تراجع على خلفية دخول الجيش العراقي اليها عام 2017.

وحرصت القوى المؤتلفة على عدم الكشف عن جميع القضايا التي اتفقت عليها لتجنب الاحراج أمام جماهيرها، إلا أن ورقة المنهاج الوزاري الذي اتفقت عليه القوى السياسية، والذي الحق بالمناهج الوزاري لحكومة السوداني خص كركوك ببعض الإشارات التي فهمت على أنها مفاتيح لتنفيذ بنود الاتفاق السياسي المتعلقة بالمحافظة.

وأكدت المادة 22 من المحور التنفيذي للاتفاق على ضرورة تشكيل افواج طوارئ تابعة للشرطة المحلية من أبناء كركوك يتولون ادارة الملف الامني في المحافظة. وتعد هذه المادة في حال تنفيذها تمهيد الإخراج للقوات الامنية التي دخلت كركوك قبل سنوات والتي أغلب عناصرها من خارج المحافظة، فضلاً عن كونها محاولة لتقسيم النفوذ الأمني في المحافظة على أساس مكوناتي. أما المادة 11 من المحور التشريعي فقد أكدت أن انتخابات مجلس محافظة كركوك تجري في نفس موعد اجراء الانتخابات في المحافظات الأخرى وفقاً للقانون النافذ، وفي ذلك مؤشر آخر على وجود ضغط كردي من أجل وضع هذه الفقرة لأن الأحزاب الكردية تصر على شمول كركوك بالعملية الانتخابية لاعتقادها أنها ستتصدر نتائج الانتخابات، وبالتالي يكون لها حق تنصيب المحافظ أو رئيس مجلس المحافظة.

3- كركوك.. ورقة سياسية انتخابية

لم يعد خافياً على أحد أن كركوك تحولت إلى ورقة سياسية للظفر بأكبر قدر من المكاسب، وكذلك ورقة انتخابية لنيل أكبر عدد من المقاعد.

أن توقيت اندلا ع أزمة كركوك قبل أربعة أشهر من موعد اجراء انتخابات مجالس المحافظات زاد من قوة الفرضية التي تتحدث عن أن هذه الأزمة مفتعلة وتهدف لتحقيق غايات سياسية في مقدمتها رغبة الأحزاب المتنافسة في بسط نفوذها على كركوك التي سبق أن كانت مادة دسمة في الحوارات التي سبقت الاتفاق السياسي.

ولكل طرف متنافس غايات سياسية، إذ ترى القوى الكردية أن استعادة سيطرتها على كركوك يعزز نفوذها في المناطق الواقعة خارج حدود اقليم كردستان، بدليل أن مسؤولين كرد كبار

بدأوا يطلقون عبارة «كركوك كردستانية» خلال الأزمة، فضلاً عن أن سيطرتهم على كركوك سيقوي موقفهم التفاوضي في بغداد لحسم القضايا الجدلية بين المركز والاقليم مستقبلاً. كما حملت نبرة القادة الكرد نبرة سياسية حادة بعد أن هدد بعضهم بأن الاطراف التي تستهدف وحدة المحافظة ستدفع الثمن باهظاً.

كما أن بعض القوى تنظر إلى كركوك على أنها ورقة انتخابية رابحة، إذ فهم موقف الكرد وسعيهم إلى اعادة افتتاح مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في كركوك خلال هذه الفترة على أنه افتعال لأزمة يمكنها تحشيد الكرد في كركوك انتخابياً ودفعهم نحو التصويت للحزب المذكور، بالمقابل فأن رد الفعل المبالغ به من قبل الاطراف الأخرى العربية والتركمانية كان هو الآخر لا يخلو من رائحة البحث عن اصوات الناخبين في كركوك.

4- تدخلات خارجية معلنة

ساد في العراق شبه اتفاق على أن الاوضاع التي شهدتها كركوك مقلقة، إلا أن التدخلات الخارجية في الأزمة كانت مقلقة بشكل أكبر خصوصا بعد التصريحات التي ادلى بها سياسيون ونواب والتي اشارت إلى أن بعض الاطراف الخارجية وراء إشعال فتيل الأزمة.

وظهر رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب العراقي أرشد الصالحي في مقابلة متلفزة يوم 7 ايلول 2023 اتهم فيها صراحة عناصر من حزب العمال الكردستاني بالوقوف وراء أعمال العنف التي شهدتها كركوك، موضحاً أن الحزب متورط بأحداث كركوك.

وبين أن القوات الامنية العراقية اعتقلت أشخاصاً موالين لحزب العمال الكردستاني في كركوك، مؤكداً وجود قلق في المحافظة من دخول عناصر الحزب من أجل تأزيم الاوضاع في المحافظة.

كما دخل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على خط ازمة كركوك محاولاً إيصال رسائل تلوح باحتمال تدخل تركيا بالأزمة في حال استمرارها، قائلاً إن «كركوك هي موطن التركمان، ومنطقة تعيش فيها الثقافات المختلفة بسلام لمئات السنين، ولن نسمح بزعزعة أمنها وتهديد وحدة أراضيها». وفهمت تلك التصريحات على أنها تهديد واضح للكرد الذين يحاولون استعادة السيطرة على كركوك التي يقولون إنها كردستانية. وقوبلت تصريحات أردوغان بردود فعل سياسية وشعبية واسعة وصفتها بالمستفزة التي تريد ايقاع الفتنة بين المكونات العراقية.

5– مشاهد مستقبلية

على الرغم من وجود أكثر من تحدي يواجه الاتفاق السياسي مثل قانون العفو الذي تطالب به القوى السنية، وكذلك ملف النازحين الذي تدعو لحسمه قوى سنية ايضاً، وقانون النفط والغاز الذي يعد شرطاً كردياً للمضي بالاتفاق، إلا أن قضية كركوك تمثل الاختبار الاصعب الذي يواجه اتفاق القوى السياسية.

أن الهدوء الحالي الذي تشهده كركوك لا يمكن أن يكون هو الحل في ظل تقاطع المطالب بين قوى متنفذة حول مستقبل المحافظة، مما يدعو إلى توقع ثلاثة مشاهد محتملة للأوضاع في المحافظة.

الاول: عودة الكرد الى كركوك

تشير التصريحات الاخيرة للقيادات والشخصيات الكردية إلى وجود إصرار على العودة السياسية إلى كركوك من خلال فتح المقرات والانتشار الذي يمهد بدوره إلى السيطرة على مواقع النفوذ فيها كما كان الحال عليه قبل عام 2017، وهذا ما تعتقد القوى الكردية أنها مهدت له في الاتفاق السياسي.

الثاني: استمرار الوضع الحالي

أن المحاولات الكردية للعودة الى كركوك لم تثن الاطراف الاخرى سواء كانت عربية أو تركمانية عن إعلان رفضها لتلك المحاولات التي تريد تغيير الواقع السياسي لصالح أحزاب كردية، مستعينة بقوة السلطة التي تدخلت لرفض الأعمال غير القانونية التي رافقت احتجاجات الكرد في المحافظة، ومما زاد موقف القوى العربية والتركمانية قوة هي الاتهامات التي وجهت الى عناصر في حزب العمال الكردستاني بالوقوف وراء التدهور الأمني في كركوك.

الثالث: التسليم بمخرجات الانتخابات

المشهد الثالث المتوقع في كركوك هو تسليم الأطراف المتنافسة بأن الانتخابات هي الفيصل في تحديد الجهة التي يحق لها حكم المحافظة، مما يعني أن الترقب سيبقى سيد الموقف بانتظار مخرجات انتخابات مجالس المحافظات التي ينتظر أن تجري قبل نهاية العام الحالي.

الخاتمة

مع الإقرار بصعوبة التكهن بمسار الاحداث في محافظة كركوك بسبب التعقيدات الداخلية والمؤثرات الخارجية في الأزمة، إلا أن المؤشرات الحالية التي أعقبت اندلا ع الأزمة ترجح المشهد الثالث الذي توقع الذهاب نحو انتظار مخرجات انتخابات مجالس المحافظات المقبلة لتكون الأساس الذي سيتم على اساس توزيع المناصب الرئيسية في المحافظة وفي مقدمتها المحافظ ورئيس مجلس المحافظة.

ربما لا يكون هذا المشهد هو الأقرب لو أن التوقع كان قبل اندلا ع الأزمة الاخيرة، الا أن الصراع الذي نشب في كركوك أخيراً كشف عن وجود أطراف متنافسة تمتلك قدراً مناسباً من القوة مما يعني أن انتصار أحدهما قد يستفز الأطراف الأخرى وبالنتيجة زعزعة استقرار المحافظة، ولما كانت جميع مكونات كركوك راغبة في خوض الانتخابات وتقول إنها ستسلم بنتائجها يمكن أن تكون مخرجات العملية الانتخابية مفتاحاً لحل هذه الازمة المستعصية حتى وأن كان بشكل جزئي يدفع القوى المتنافسة إلى تقاسم مسؤولية بسط الاستقرار والأمن في كركوك.